مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة بعنوان

إسرائيل تدفع نحو السطو على المساعدات وسرقتها وتنشر الجوع والفوضى في سياق ممارستها للإبادة الجماعية

يونيو 2025

يعرب مركز الميزان لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء استمرار وتصاعد حوادث السطو على المساعدات الإنسانية وسرقتها في قطاع غزة، والتي فاقمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ومطلع يونيو 2025، وشكلت سياسة إسرائيلية ممنهجة كأداة من أدوات الإبادة الجماعية، من خلال الحصار المشدد المستمر، وتقييد توزيع المساعدات في المرافق الإنسانية المعتمدة من قبل الهيآت الدولية والأممية، واستهداف شبكات التأمين المحلية، ما تسبب في انهيار كامل للأوضاع الإنسانية والأمنية، وخلق بيئة فوضوية انعكست على حياة أكثر من مليوني مدني في قطاع غزة، يواجهون خطر الموت جوعاً وعطشاً ومرضاً.

ففي 19 أيار/ مايو 2025، وبعد ما يقرب من 80 يوماً من الحصار المشدد المفروض على دخول المساعدات وأي إمدادات إنسانية أخرى إلى قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود، سمحت السلطات الإسرائيلية للأمم المتحدة باستئناف إدخال بعض المساعدات المحدودة إلى غزة بشكل مؤقت إلى حين الانتهاء من افتتاح نقاط المساعدات الأمريكية الإسرائيلية وفق الآلية الجديدة لتوزيع المساعدات التي باتت تعرف بمصائد الموت.

وباتت هذه المساعدات الإغاثية على محدوديتها، عرضة للسطو المنظم من قبل جهات مسلحة، وسط غياب ممرات آمنة وضمانات لتوزيع عادل وشفاف، إذ يتم اعتراض القوافل الإغاثية ومصادرة محتوياتها بالقوة، واقتحام مستودعات تتبع لمنظمات دولية مثل الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي من قِبل المواطنين أو مجموعات مسلحة، ما أدى إلى تعطل عمليات التوزيع وإلى قتل وجرح مدنيين خلال محاولة الحصول على الطعام.

هذا وسمحت السلطات الإسرائيلية للأمم المتحدة بإدخال بعض الإمدادات الغذائية والطبية، إلى جانب الدقيق، واستمرت في حظر معظم المواد الأخرى، بما فيها الوقود وغاز الطهي ومواد المأوى، ومستلزمات النظافة الصحية. كما اشترطت إيصال الدقيق إلى المخابز فقط، وليس إلى الأسر مباشرة.

وتعتمد خطة إيصال المساعدات عبر الأمم المتحدة إلى غزة على خمس مراحل، والمرحلة الأولى متعلقة بإيصال المساعدات إلى غزة، حيث تسجل الشحنات عبر منصة إلكترونية تشرف عليها الأمم المتحدة عبر آلية أنشأها مجلس الأمن (قرار 2720)، وتراجعها السلطات الإسرائيلية، ويخصص لكل شحنة رمز QR لتتبعها، ويكون التفتيش على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وفي المرحلة الثانية، تفحص المساعدات على المعابر، وتتضمن تحققاً مزدوجاً من بيانات الشحن وQR ومحتويات الشاحنات على أن تكون محملة بالمواد المصرح بها، مع تجميع الشحنات المصرح بها في نقاط عبور تديرها الأمم المتحدة عبر معبر كرم أبوسالم وبيت حانون (إيرز).

وفي المرحلة الثالثة، تيسر مجموعة اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة نقل المساعدات إلى المنشآت الإنسانية، وتنقل الشحنات باستخدام شاحنات مغلقة مزودة بأنظمة GPS، ويتم اعتماد مسارات متنوعة ومواعيد تسليم متعاقبة، والمرحلة الرابعة، تجهز المساعدات داخل المنشآت الإنسانية دون توزيع مباشر، وفي المرحلة الخامسة، توزع المساعدات على الناس المحتاجين، حيث تنقل الإمدادات إلى نقاط توزيع قريبة من السكان لضمان السلامة والفعالية، وتعطى الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء وكبار السن والأطفال.[1]

وبالرغم من هذه الآلية التي تخضع لفحص أمني مشدد، فإن إسرائيل تعرقل دخول الشاحنات المحملة بالمساعدات إلى قطاع غزة، وبحسب بيان صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإنه وعلى مدى الأيام الماضية، قدمنا طلبات لإدخال 900 شاحنة محملة بالسلع من أجل الحصول على موافقة إسرائيل عليها. وصدرت الموافقة على نحو 800 شاحنة، ولم يتسن تفريغ سوى ما يزيد بقليل على 500 شاحنة على الجانب الإسرائيلي من معبر كرم أبو سالم، ولم نتمكن من استلام سوى 200 شاحنة على الجانب الفلسطيني من المعبر بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول[2].

[1] https://www.ochaopt.org/ar/content/briefing-note-un-coordinated-plan-resume-humanitarian-aid-deliveries-gaza
[2] https://www.ochaopt.org/ar/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-gaza

ويجبر الجيش الإسرائيلي سائقي الشاحنات على اتباع طرق محددة هو من يقررها، منها الطريق الساحلي غرب مدينة رفح مروراً بالمناطق المكتظة بالنازحين غرب خان يونس، كذلك اتباع طريق صلاح الدين الرئيسي في المنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة خان يونس والمرور من وسط المدينة المكتظ بالنازحين، وحدد الجيش طريقا ثالثاً من محور نتساريم وسط القطاع، مروراً بشارع الرشيد الغربي، والسير باتجاه الجنوب إلى مدخل مخيم النصيرات حيث تعج المنطقة بالنازحين، وأمرت الشاحنات على السير وسط المناطق المزدحمة بشكل بطيء.[3]

وبسبب حالة الجوع والإجراءات الإسرائيلية المتبعة سواء حول كميات الشاحنات التي سمح لها بالدخول إلى القطاع، أو الطرق التي أمرت بالسير فيها، وبهدف تعميق أزمة الجوع في القطاع وخلق حالة من الفوضى، تصاعدت عمليات نهب المساعدات والسطو عليها، سواء من قبل المواطنين الجوعى الذين ينقضون على هذه الشاحنات بشكل عشوائي، أو بشكل منظم من قبل عصابات مسلحة، تعترض هذه القوافل وتقوم بإفراغ محتوياتها تحت تهديد السلاح.

قال جوناثان ويتال، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: (إن الحالة لم تبلغ هذا المبلغ من السوء من قبل قط، وأن القدر الضئيل من المساعدات التي سمح بإدخالها الأسبوع الماضي ليست كافية على الإطلاق، كما تواجه الأمم المتحدة وشركاؤها قيوداً غير مقبولة على إيصال المساعدات الإنسانية، وتحديات في استلام البضائع من معبر كرم أبو سالم بسبب انعدام الأمن، وتأخير الحصول على الموافقات الضرورية من القوات على الأرض من أجل نقلها لفترات طويلة، ويجري تحديد طرق غير ملائمة لنا لنقل السلع، ويعتري اليأس الحشود التي تنهب حمولات بعض شحناتنا بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية).

وتعرضت أكثر من مئة شاحنة كانت محملة بالمساعدات ومنها الدقيق للسرقة، وذلك بمجرد دخولها إلى مناطق جنوبي قطاع غزة، ووقعت عدة أحداث نهب للمساعدات أثناء نقلها من معبر كرم أبو سالم:

- بتاريخ 27 مايو 2025، استولت الحشود على الإمدادات الغذائية التي كانت تنقل عبر طريق السياج من الشاحنات مباشرةً في محافظة دير البلح.
- بتاريخ 28 مايو 2025، اقتحم المواطنون مستودع مساعدات برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة بمدينة دير البلح، وأفرغوا محتوياته.[4]
- بتاريخ 30 مايو 2025، هاجم مجموعة من الأفراد المسلحين مستودعات تابعة لمستشفى ميداني في دير البلح، ونهبت كميات كبيرة من المعدات الطبية والأدوية والمكملات الغذائية المخصصة لأطفال يعانون سوء التغذية[5].

[3] https://www.majalla.com/node/325844/سياسة/غزة-انتشار-الفوضى-والعصابات-المشبوهة-على-وقع-التجويع?utm_source=chatgpt.com

[4] https://x.com/WFP_MENA/status/1927791635879932374/photo/1

[5] https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20250531-الأمم-المتحدة-مسلحون-نهب-المساعدات-الطبية-الغذائية-غزة

- بتاريخ 31 مايو 2025، عصابات مسلحة سطت على ٨٦ شاحنة مساعدات، غالبية هذه الشاحنات كانت محملة بالدقيق، وكانت في طريقها إلى مستودعات برنامج الأغذية العالمي جنوب قطاع غزة.
- بتاريخ 3 يونيو 2025، جرى السطو على 22 شاحنة محملة بالدقيق بالقرب من مفترق نتساريم وسط قطاع غزة.
- بتاريخ 4 يونيو 2025، اعترض مسلحون قافلة مساعدات تضم 60 شاحنة تنقل مواد غذائية ومساعدات عاجلة إلى مناطق منكوبة ومحاصرة، في مدينة دير البلح في المحافظة الوسطى، وقتل أحد سائقي تلك الشاحنات، وأصيب آخرون.
- تعرض سائقي الشاحنات ومركباتهم لاعتداءات من قبل مجموعات مسلحة وتسبب في إلحاق الضرر في 212 شاحنة، ومقتل سائق، وإصابة 80 سائق بإصابات مختلفة.[6]

وتشهد أسواق قطاع غزة انتشاراً ملحوظاً لبيع المساعدات الإنسانية التي جرى السطو عليها، حيث تعرض المواد الإغاثية الأساسية، بما في ذلك الدقيق والمياه والأدوية، بأسعار مرتفعة تفوق قدرة الغالبية العظمى من السكان، وعلى سبيل المثال، يباع كيس الدقيق 25 كيو جرام في السوق بـ 500 دولار، وبالتالي فإن عمليات السطو والسرقة لا تعكس مجرد استجابة لحاجة فردية أو جوع طارئ، بل تكشف عن نمط منظم لنهب المساعدات وتحويلها إلى وسيلة للابتزاز الاقتصادي واستغلال المعاناة الإنسانية، وبشكل ممنهج إلى خلق الفوضى وزيادة الضغط على المدنيين، وإبقائهم في حالة عجز دائم عن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتظهر الوقائع الميدانية أن الجيش الإسرائيلي يتبع سياسة ممنهجة في استهداف عناصر تأمين قوافل المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، بغض النظر عما إذا كانت تتبع للشرطة المدنية كما جرى في عشرات الأحداث على مدار حرب الإبادة الجماعية، وحتى عناصر تأمين المساعدات المشكلة من اللجان المحلية والعائلات، ومؤخراً شهد قطاع غزة سلسلة من الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت عناصر تأمين هذه المساعدات، ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى.

حيث تعرضت مجموعة من عناصر تأمين المساعدات لقصف مباشر من طائرات مسيرة إسرائيلية على مدخل دير البلح وسط قطاع غزة أثناء محاولتهم التصدي للصوص اعترضوا الشاحنات فجر 23 مايو 2025، ما أدى لاستشهاد 6 من عناصر تأمين المساعدات. وبتاريخ 29 مايو 2025، استهدفت عناصر تأمين المساعدات عند مفترق السرايا وسط مدينة غزة أثناء اعتراضهم لعصابات قامت بسرقة شاحنات المساعدات ما تسبب في استشهاد 5 من عناصر تأمين المساعدات.

ورغم ما تمتلكه قوات الاحتلال الإسرائيلي من قدرات مراقبة متقدمة تشمل الطائرات المسيرة وأجهزة الرصد الدقيقة، والتي تتيح لها متابعة حركة الشاحنات الإغاثية ورصد الأفراد المسلحين بوضوح، إلا أنها تتعمد تجاهل المجموعات التي تقوم بالسطو على المساعدات الإنسانية، بل وتشكل لهم غطاءً في أغلب الأحيان، فهؤلاء المسلحون، الذين ينفذون عمليات النهب علناً وفي وضح النهار ويحملون الأسلحة بشكل ظاهر ودون خشية من الاستهداف، لا يتعرضون لأي استهداف من قبل الاحتلال، رغم أنه

[6] https://www.facebook.com/profile.php?id=100063578023935

يستهدف في المقابل عناصر الحماية، والمدنيين وعمال إغاثة غير مسلحين. إن هذا التغاضي المتعمد يشير إلى تواطؤ ضمني، بل وتوفير غطاء فعلي، يهدف إلى تمكين هذه الجهات من سرقة المساعدات، كجزء من سياسة منهجية تهدف إلى تعميق الفوضى وتجويع السكان وحرمانهم من الحد الأدنى من مقومات الحياة.

ودفعت الممارسات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار المشدد، ومنع دخول المساعدات، إلى جانب استهداف فرق حماية المساعدات المحلية، وتوفير الغطاء للعصابات المسلحة التي تسطو على المساعدات الإنسانية، إلى خلق بيئة من الفوضى والعجز دفعت المدنيين قسراً إلى التزاحم على ما بات يعرف بنقاط التوزيع الأمريكية الإسرائيلية الجديدة. هذه النقاط، التي روج لها على أنها منافذ إنسانية، صممت في الواقع لتكون مصائد موت، حيث تكررت فيها حوادث القتل الجماعي، ما يشير إلى نية مبيتة لقوات الاحتلال لاتخاذها وسيلة هندسية للتجويع والإذلال، وأداة لإهانة الكرامة الإنسانية وفرض الخضوع عبر استغلال الحاجة والضعف.

وهذا النظام ذي الطابع العسكري، أو الآلية الجديدة، هي آلية مستحدثة لتوزيع المساعدات تحت إشراف الجيش الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، عبر نقاط رئيسية مثل منطقة العلم في رفح ومحور نتساريم وسط القطاع، ويطلب من السكان المدنيين التوجه نحو هذه النقاط للحصول على المساعدات، وتحت ضط الجوع الشديد، يتوجه عشرات آلاف المدنيين نحو هذه النقاط، ليتافجأ المتضورون جوعاً أنها عبارة عن مصائد موت، فعند وصولهم لنقاط التوزيع، تطلق عليهم الآليات العسكرية والطائرات المسيرة، والبوارج الحربية نيران أسلحتها ما يتسبب في سقوط عشرات الضحايا.

- بتاريخ 27 مايو 2025، سقط 3 شهداء، وأصيب 46 آخرون، عند محاولتهم الحصول على المساعدات من نقطة التوزيع الأمريكية الإسرائيلية فير رفح.
- بتاريخ 28 مايو 2025، اندفع آلاف الفلسطينيين باتجاه المركز الإسرائيلي الأمريكي لتوزيع المساعدات في منطقة العلم غرب رفح في جنوب قطاع غزة، وأطلق جنود الاحتلال النار تجاههم ما أدى إلى استشهاد 10 مدنيين، وإصابة 62 آخرين بجراح متفاوتة الخطورة.
- بتاريخ 1 يونيو 2025، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة عند نقطة توزيع المساعدات الإسرائيلية الأمريكية عند منطقة العلم غرب مدينة رفح جنوب قطاع غزة ومحور نتساريم وسط القطاع، والتي أسفرت عن استشهاد 36 مدنياً، وإصابة أكثر من 232 آخرين، 5 منهم في حالة موت سريري، و30 حالة أخرى وصفت بالحرجة، وعدد من المفقودين، نتيجة إطلاق نار مباشر ومتعمد على حشود المدنيين الجوعى الذين تجمعوا بحثاً عن الغذاء.[7]
- بتاريخ 2 يونيو 2025، سقط 26 شهيداً، و62 إصابة في محاولة الحشود الحصول على المساعدات أيضاً في منطقة رفح.

[7] بيان مركز الميزان لحقوق الانسان

- بتاريخ 3 يونيو 2025، كررت قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة إطلاق النار قرب مركز المساعدات الأمريكي الإسرائيلي في محافظة رفح، ما أسفر عن استشهاد 27 مدنياً، وإصابة أكثر من 90 آخرين بجراح متفاوتة.
- بتاريخ 6 يونيو 2025، سقط 8 شهداء، وأصيب 61 آخرون، في منطقة رفح.
- بلغت حصيلة الضحايا في محيط نقاط التوزيع الأمريكية الإسرائيلية بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، 110 شهيداً 583 مصاباً.

وفي تصريح آخر لرئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة قال إن خطة التوزيع التي أعدت مؤخراً لا تنحصر في السيطرة على المعونات، بل تكرس حالة من العوز عن قصد.

> ***أفاد أمجد محمود، 29 عام، من جنوب قطاع غزة، بتاريخ 1 يونيو 2025، وصلنا إلى مواصي رفح إلى نقطة توزيع المساعدات، كانت الساعة وقتها 2:00 فجراً وجلسنا على الأرض في انتظار الدخول لمركز المساعدات التي من المفترض أن نبدأ في توزيع المساعدات الساعة السادسة صباحاً، ثم بدأت طائرة كواد كابتر عبر مكبر الصوت تقول لا يوجد توزيع اليوم، ولكن عدد الناس كبير بدأ بالتزاحم للدخول الى مركز التوزيع، ثم بدأت الدبابات تطلق النار وكانت الطائرات المسيرة (الكواد كابتر) تحوم فوقنا، وعند الساعة الرابعة صباحاً، أصبح إطلاق النار يحدث بكثافة، انبطحنا على الأرض، وكنت أسمع أصوات الناس وهي تصرخ وينادون هناك إصابات وشهداء، حتى إني رأيت إمرأة بجانبي أصيبت واستشهدت على الفور، بدأت بالزحف أنا ومن معي باتجاه شاطئ البحر حتى ننجو بأنفسنا.***

تؤكد الوقائع الميدانية الواردة في هذه الورقة أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، بما في ذلك الحصار المشدد، وتعمد استهداف عناصر تأمين المساعدات، والتغاضي الممنهج عن العصابات المسلحة التي تنهب قوافل الإغاثة، بالإضافة إلى تبني آلية جديدة غير إنسانية بالتنسيق مع الولايات المتحدة، لم تصمم لضمان وصول المساعدات، بل لتحويل العملية الإغاثية إلى أداة ضغط سياسي ومصيدة لإيقاع المزيد من الضحايا، وأفضت هذه الممارسات مجتمعة إلى خلق حالة من الفوضى العارمة وانهيار كامل للمنظومة الإنسانية، وألقت بالسكان المدنيين في أتون الجوع والذل وانعدام الكرامة.

ولا يمكن فصل هذه السياسات عن سياق أوسع من جريمة الإبادة الجماعية، التي تمارس بأدوات متعددة، منها التجويع المتعمد، واستهداف مكونات الحماية المدنية، وتحويل الحاجة الإنسانية إلى وسيلة للإخضاع والإهانة، وإشعة الفوضى والفلتان الأمني، من خلال تصعيد عمليات السطو على المساعدات تحت أعين الاحتلال، وتفشي بيعها في الأسواق، وتكرار استهداف منتظري المساعدات الإنسانية وما ينتج عنه من قتل جماعي، ليست أحداثاً عرضية، بل نتائج مقصودة لنهج عسكري وسياسي يستهدف المدنيين بالدرجة الأولى، ويخلق بيئة غير قابلة للحياة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يستنكر ويدين بشدة محاولات قوات الاحتلال توفير الغطاء لعصابات السطو على المساعدات الإنسانية واستهداف مجموعات الحماية، لإشاعة الفوضى والعوز بين السكان، وإمعانها في منع دخول الغوث الإنساني، وإصرارها على استخدام التجويع كسلاح حرب، وهندسة وعسكرة تقديم المساعدات، بما يضاعف من معاناة الفلسطينيين الجوعى ويمتهن كرامتهم، ويعرضهم للقتل والإصابة، مع انعدام كفاية المساعدات أو عدالة توزيعها.

وبناءً عليه، يطالب المركز المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ خطوات فعالة وفورية لوقف الإبادة الجماعية، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون قيود، وتعزيز دور وكالات الأمم المتحدة في توزيعها، وإجبار سلطات الاحتلال على الوقف الفوري لكل أشكال الجرائم بحق المدنيين ومناطق تجمعهم، لا سيما منتظري المساعدات الإنسانية، ووقف آلية توزيع المساعدات الإسرائيلية الأمريكية غير الإنسانية، ورفع الحصار الإسرائيلي الكامل عن قطاع غزة، باعتباره جريمة عقاب جماعي يحظرها القانون الدولي، وتأمين دخول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومنتظم.